مجلس الأمة يحيل 5 تقارير للجان البرلمانية للتحقيق في بعض القضايا إلى النيابة العامة

الغانم: الظروف الإقليمية تتطلب أداءً حكومياً وبرلمانياً يتصف بالنضج وتحمل المسؤولية

مرزوق الغانم

جانب من جلسة أمس

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على طلب نيابي بإحالة تقارير اللجان البرلمانية بشأن التحقيق بملفات تجاوزات الصحة، وعجز البنية التحتية عن استيعاب الأمطار، ومصفاة الزور، والحيازات الزراعية، وآثار موجة الأمطار مع تقرير ديوان المحاسبة بشأنها إلى النيابة العامة.

ووافق المجلس على إحالة التقرير الأول للجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول بإدارة الفتوى والتشريع إلى الحكومة، ورفض إحالة التقرير الثاني للجنة حقوق الإنسان عن تكليف المجلس التحقيق في الجوازات المزورة إلى الحكومة

وكان مجلس الأمة قد ناقش خلال الجلسة 7 تقارير لجان التحقيق عن طلبات التحقيق وهي كالتالي:

– التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية.

– التقرير الثمانون للجنة المرافق عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد مساء الجمعة 24/02/2017.

– التقرير الأول للجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول بإدارة الفتوى والتشريع.

– التقرير الأول للجنة حماية المال العام (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن المخالفات وأوجه التقصير المتعلقة بسوء تصميم مصفاة الزور ومجمع البتروكيماويات المرتبط بها.

– التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) عن التحقيق في الوقائع كافة المتعلقة بتخصيص حيازات زراعية وجواخير.

– التقرير الثاني للجنة حقوق الإنسان عن تكليف المجلس التحقيق في الجوازات المزورة.

– التقرير الأول للجنة التحقيق حول حادثة الأمطار عن النظر في المسائل المثارة بشأن أزمة عدم استعداد وضعف الأجهزة المعنية في الدولة، وإجراءات معالجة آثار موجة الأمطار في مدينة صباح الأحمد السكنية.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح في مداخلته بشأن تقرير (الجوازات المزورة)، إن القضية أصبح لها حل بلجنة حقوق الإنسان بمنح المقيمين بصورة غير قانونية بطاقة تأمين صحي لتلبية احتياجاتهم الضرورية

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الظروف الإقليمية الدقيقة وما تتمخض عنه من استحقاقات سياسية وأمنية تتطلب من المجلس والحكومة ممارسة تتصف بالنضج، وعملًا يتسم بالمسؤولية، وأداء يرقى إلى مستوى التحديات.

وقال إن الأوضاع الماثلة ونذر التصعيد العسكري في المنطقة تحتم على أعضاء الحكومة والمجلس التصرف كرجال دولة مؤتمنين على مصالح البلاد.

جاء ذلك في كلمة للغانم في ختام أعمال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وقال "إننا كبرلمان وحكومة، مطالبون بالاحتكام دوما إلى لغة الأرقام والحقائق، ككشف حساب مفتوح وشفاف أمام الشعب الكويتي، الذي ينظر ويراقب ويتأمل من سلطتيه التنفيذية والتشريعية إنجازات يتلمسها على أرض الواقع».

وأضاف " أننا كبرلمان وحكومة، مطالبون بترجمة الوعود التي صيغت على الورق، إلى مكتسبات محسوسة، يشعر بها المواطن في كافة مناحي الحياة سياسة واقتصادًا وإدارة ومجتمعًا وثقافة ورياضة وكل ما يحتاجه الإنسان لضمان العيش الكريم والحياة المثالية».

وقال الغانم" أقول هذا الكلام، وكلام سمو أمير البلاد في رمضان الماضي، لا يزال ملء السمع حديثه الذي تضمن دعوات صريحة ومباشرة، لا مواربة فيها إلى ضرورة التحلي باليقظة وتحمل المسؤولية وتقدير الظروف التي نمر بها وحديثه، الذي تضمن دعوة إلى تغليب مصلحة الوطن والمواطن، على كل المصالح الضيقة الأخرى وحديثه الذي تضمن تحذيرًا وتنبيهًا، من الأخطار الوجودية، التي تتربص بنا، وسط هذه المستجدات الإقليمية الملتهبة والمتسارعة «.

وتساءل الغانم" كيف لنا كحكومة وبرلمان أن نترجم دعوات وتخوفات سمو الأمير وتحذيراته "؟

وقال" إن المسؤولية الملقاة على عاتقنا جسيمة، وقدرنا أن نكون في هذا المكان وفي هذا التوقيت، لنمارس قدرًا عاليًا من تحمل المسؤولية، ونتحلى بأقصى درجات النضج والحكمة».

وقال: " إن تحمل المسؤولية هنا، تعني عملًا تشريعيًا منظمًا ومحترفًا وخطابًا سياسيًا جامعًا وعاقلًا وأداء رقابيًا راقيًا وناضجًا وتعاونًا برلمانيًا متكافئًا ومثمرًا «.

وأكد الغانم أنه "من دون تلك الوصفات الضرورية للإنجاز، سنظل نراوح في مكاننا، أو في أحسن الأحوال، ستكون حركتنا في غاية البطء، والوقت هنا عامل مهم ونحن لا نملك ترف الانتظار والتكاسل فالعالم من حولنا يمضي بسرعة ولا ينتظر أحدًا «.

واختتم الغانم كلمته قائلًا " قبل أن أختتم دور الانعقاد الجاري، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم أعضاء المجلس من النواب وأعضاء المجلس من الوُزراء وعلى رأسهم سمو رئيسَ مجلس الوزراء، على ما قمتم به من عمل وجهد طوال دور الانعقاد، والذي توج بإقرار 22 قانونًا، مقارنة مع 12 قانونًا تم إقراره في دور الانعقاد الثاني، وستة قوانين فقط في دور الانعقاد الأول «.

كما توجه الغانم بالشكر إلى نائب الرئيس وأمين السر والمراقب، وأعضاء مكتب المجلس والأمين العام لمجلس الأمة، والعاملين كافة بالأمانة العامة وحرس المجلس ووسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

عبد الصمد: يجب على الحكومة إحكام صياغة عقودها حتى لا تتحايل الشركات على نسب العمالة

مجلس الأمة يوافق على مشروعين باعتماد الحساب الختامي وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية

عدنان عبد الصمد متحدثاً في جلسة الأمس

وافق مجلس الأمة في جلسة خاصة أمس على المشروعين بقانونين بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2017/2018 وبربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2020 ويحيلهما إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 36 عضوًا وعدم موافقة 20 من إجمالي الحضور 56 عضوًا.

وقال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبد الصمد في بيان مكتوب خلال الجلسة إن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والتي تعرف مجازًا بميزانية الدولة تحتوي على تقديرات إيرادات ومصروفات 31 جهة حكومية.

وأوضح أن جملة الإيرادات قدرت بنحو 16 مليار دينار شكلت الإيرادات النفطية منها 88 % قبل اقتطاع مبلغ 1.580 مليار دينار تورد لاحتياطي الأجيال القادمة.

وأضاف أن المصروفات قدرت بـ 22.5 مليار دينار شكلت الرواتب وما في حكمها 54 % بينما شكلت الدعوم 17 % ، في حين قدر العجز المتوقع بـ 8 مليارات دينار على أساس تقدير سعر برميل النفط 55 دولارًا (علمًا بأن هذا الرقم تقديري).

وبين عبد الصمد أنه من خلال دراسة اللجنة ميزانية الدولة وحسابها الختامي والتي انتهت لنتيجة أن هناك اختلالات في مصادر الدخل المُمولة لـ (المال الاحتياطي العام)، وخللًا في الإنفاق الحكومي الخارج منه .

وذكر أن ذلك الأمر سوف يستمر معه الخلل في المالية العامة للدولة دون أن يأخذ طريقه للإصلاح بصورة مُرضية متسببًا بنقصه بمقدار 19 مليار دينار خلال السنوات الأربع السابقة.

وأشار عبد الصمد إلى أن التقرير يبين الاختلالات التي يعاني منها المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة وهو الإيرادات النفطية، وأبرزها أنه بالرغم من تضخم تكاليف إنتاج النفط الخام بنسبة 151 % خلال السنوات العشر الماضية إلا أن حجم الإنتاج لم يزد سوى 24 % خلال الفترة ذاتها .

وأكد أنه يجب على الحكومة بذل قصار جهدها في معالجة تلك الاختلالات والتي ذكرت بشكل أكثر تفصيلًا في تقرير اللجنة بشأن ميزانية مؤسسة البترول وشركاتها التابعة.

وقال عبد الصمد إنه فيما يخص الإيرادات غير النفطية والتي ذكر بيان وزير المالية أن الزيادة فيها تشير إلى نتائج إيجابية مرتقبة بفضل جهود الإصلاح وتنويع مصادر الدخل ، فإنه من خلال تحليل الإيرادات غير النفطية للسنة المالية المنتهية اتضح أن 31 % منها لا يخص إيرادات متحصلة من أنشطة اقتصادية وهي (مصروفات مستردة وغرامات وجزاءات وإيرادات قيدية وإيرادات متنوعة أخرى).

وأوضح أن بعض الإيرادات السابقة هي إيرادات دفترية مثل الإيرادات القيدية وهذه الأنواع هي التي يزيد تحصيلها عن المقدر، أما أنواع الإيرادات غير النفطية المرتبطة بممارسة أنشطة اقتصادية مثل الضرائب والرسوم عادة ما يقل فيها التحصيل عن المقدر كما في السنة المالية المنتهية.

ولفت إلى أن ترشيد الإنفاق يجب ألّا يفهم القصد منه أنه تخفيض الإنفاق فقط، حيث إن مفهوم الترشيد أوسع من ذلك فهو يشمل التوجيه السليم للمصروفات لتحقق الأموال المصروفة غاياتها بكفاءة وفاعلية.

وأكد عبد الصمد أن القضية الأبرز والتي تمثل تحديا حقيقيا للدولة هو تضخم باب المرتبات وتزايد أعداد الداخلين لسوق العمل من الكويتيين وقدرة الدولة على الاستمرار في خلق فرص حقيقية أمامهم في سوق العمل بشقيه العام والخاص.

وبين أن الخلل في هذا الجانب هو أن ما يصرف من أموال كمرتبات للعاملين في القطاع الحكومي لا يحقق احتياجات الجهات الحكومية .

وأشار إلى أن أعداد الموظفين الكويتيين في القطاع الحكومي في تزايد مستمر فخلال السنتين الماضيتين ارتفع تقدير أعداد العاملين الكويتيين بـ18 ألف وظيفة وفي نفس الوقت الحكومة عاجزة عن تشغيل مشاريعها المستلمة بصورة كاملة مثل (مستشفى جابر ومستشفى الجهراء ومبنى الـT4 التابع للطيران المدني).

وأضاف أن الحكومة لجأت في بعض هذه المشروعات إلى إبرام عقود إدارة مع شركات لتشغيل تلك المرافق الحيوية ونسب عمالة وطنية متدنية نسبيًا.

وبين أنه على سبيل المثل عقد إدارة الـT4 الموقع مع إحدى الشركات الكورية يتضمن نسب عمالة وطنية 10 % من إجمالي العمالة وعند احتساب هذه النسبة يتبين أن عدد الكويتيين الملزم بتوظيفهم يبلغ 49 موظفًا فقط خلال مدة العقد 5 سنوات.

وشدد عبد الصمد على أنه يجب على الحكومة إحكام صياغة عقودها حتى لا تتحايل الشركات على نسب العمالة من خلال إنشاء شركات تابعة تشغل المشروع بعمالة وافدة لا تدخل من ضمن حسبة عمالة الشركة التي وقعت العقد مع الدولة والتي يكون عدد موظفيها قليلًا وملتزمة بنسبة التكويت كما هو حاصل حاليًا في مشروع محطة الزور الشمالية.

وقال إنه بما أن الدولة ملزمة بتوظيف الكويتيين يجب أن يكون هناك توجيه للدارسين إلى التخصصات التي تحتاج إليها الدولة لتشغيل مشاريعها.

ولفت إلى أنه إذا كان هناك توجه حكومي لتشغيل بعض مرافقها من خلال عقود إدارة يجب أن تكون نسب العمالة الوطنية الملزمة بها تلك الشركات يتناسب وأعداد الخريجين المتوقعين الداخلين لسوق العمل البالغ نحو 11 ألف مواطن .

وأكد أنه من الضروري قصر استخدام الاعتماد التكميلي للباب الأول في الغرض المخصص له (وهو تعيين الخريجين الجدد) بدل استخدامه في تعزيز بنود المكافآت والبدلات والكوادر الخاصة بالعاملين.

وأشار عبد الصمد إلى أن ميزانية الدولة تمر بعجوزات مالية مستمرة منذ 6 سنوات منها ما دفع فعليًا من الاحتياطي العام والبالغ أكثر من 19 مليار دينار ما انعكس سلبًا على الاحتياطي العام للدولة كون العجوزات تغطى منه وفق القانون.

وأكد أن الدولة أمام تحديات كبيرة ستؤثر حتمًا على المركز المالي لها في حال لم تتخذ الحكومة الإصلاحات الجدية التي تنمي مصادر التمويل للإدارة المالية للدولة وترشد نفقاتها، فيجب أن يتم تغيير النهج الإداري للدولة.

كما أكد وجود تضخم في الهيكل الإداري للدولة والذي يحتوي كيانات إدارية تكلف الدولة مبالغ مالية دون فاعلية تذكر لها مثل المجالس العليا التي بلغ عددها 17 مجلسًا أعلى و 450 وظيفة قيادية في الجهات حكومية .

وقال إن هذا التضخم أدى إلى وجود جهات حكومية متداخلة في الاختصاصات انعكس على عدم قدرة البعض منها على تفعيل دورها وتحقيق الغرض من إنشائها، دون وجود قرار حكومي حاسم لترشيد الهيكل الإداري للدولة الذي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية لترشيد الإنفاق الحكومي.

وقال إنه لا يجب أن يكون التفكير منصبًا نحو الحلول السهلة الآنية مثل تقليل الدعوم أو رفع الرسوم وأسعار الخدمات أو فرض بعض أنواع الضرائب على المواطنين، مشيرًا إلى أن هذه الحلول لا يمكن أن تغطي العجز الذي وصلت تقديراته في الميزانية الجديدة إلى 8 مليارات دينار.

ولفت إلى أن استمرار أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية وعدم إنشاء وتفعيل مكاتب التفتيش والتدقيق في العديد من الجهات الحكومية التزامًا بقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011 وغياب المتابعة اللازمة ، يؤثر سلبًا على المال العام.

وأضاف أن هناك عدم تطابق في المشروعات المدرجة بالميزانية مع المشروعات بالخطة (أي أن هناك مشروعات مدرجة بالخطة غير موجودة في الميزانية، ومشروعات في الميزانية غير موجودة بالخطة).

وذكر أنه على سبيل المثال لا الحصر في وزارة الأشغال العامة تبلغ المشروعات المدرجة في الخطة 248 مليون دينار وفي الميزانية 550 مليون دينار، ووزارة الكهرباء والماء مدرج في الخطة مشروعات بـ73.2 مليون دينار بينما في الميزانية 675 مليون دينار.

كما أن وزارة الصحة مدرج في خطتها مشرعات بـ 139 مليون دينار، بينما في الميزانية 150 مليون دينار.

وقال إن هناك أيضًا تأخر في المشروعات على الرغم من إقرار ميزانيتها بصورة مبكرة.

وشدد على أنه من المهم جدًا تصحيح الاختلالات وأوجه القصور التي شابت أنظمة الميكنة والربط الآلي بين الجهات الحكومية المختلفة، وضرورة اتخاذ خطوات جادة في ميكنة وربط حسابات مكاتبها الخارجية بديوان الوزارة لتحقيق الرقابة المالية، كما هو الحال بالنسبة لكل من وزارة (الخارجية والصحة والتعليم العالي وديوان الخدمة المدنية).

وأضاف عبد الصمد أن ملاحظات اللجنة والحلول التي تراها من وجه نظرها ترجمت على شكل توصيات، كما أن جميع التقارير السابقة بينت الملاحظات في الجهات الحكومية كل في ما يخصه.

من جهته توجه وزير المالية نايف الحجرف بالشكر إلى لجنة الميزانيات مؤكدًا الاستمرار على نفس وتيرة التعاون المثمر مع اللجنة.

وأكدت مداخلات نيابية وجود ملاحظات متكررة للأجهزة الرقابية على الإدارة المالية للدولة، مشددين على ضرورة الالتزام ببنود الميزانية واعتبارها قوة قانونية.

وشدد نواب على أهمية تركيز الحكومية على تنمية وتطوير الإيرادات، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى مشاريع تنموية تحتاج إليها البلد، وضبط عملية المناقلات بين أبواب الميزانية .

وأشاروا إلى أن بيان وزارة المالية يؤكد أن الإصلاح الحكومي يبدأ بتنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق، لكن ذلك لا يطبق واقعيًا التطبيق الصحيح.

وأشاروا إلى أن ميزانية الدولة تم رفضها في لجنة الميزانيات لعدم التقيد ببنودها، كما أن الحكومة بدأت السحب من الاحتياطي العام، مؤكدين ضرورة تسوية حساب العهد والأرباح المحتجزة.

وطالبوا بأن تكون هناك خطط تساهم في زيادة الإيرادات للحفاظ على القوة المالية للاحتياطي العام للدولة.

المبارك: الحكومة ستكرس جهودها لتحقيق مزيد من الإنجاز

أكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ستكرس جهودها خلال العطلة البرلمانية للاعداد الجيد لدور الانعقاد المقبل بدراسة جميع القضايا لتحقيق مزيد من الإنجاز "من أجل رفع معاناة أهل الكويت من ضغوط الحياة".

جاء ذلك في كلمة ألقاها سمو رئيس مجلس الوزراء أمس في الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الـ15.

وقال إن تحديات المستقبل كبيرة لوضع الكويت في مصاف دول العالم المتقدم ورفع ترتيبها في المؤشرات الدولية ولن يكون ذلك إلا بالعمل الجاد على تلبية احتياجات المواطنين ووضع الحلول الجذرية لقضايا تتفق الحكومة مع مجلس الأمة على أولوياتها.